AL-SABAH
الصباح
الدولية
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4780 | الجمعة | 7 رجب 1445 هـ | 19 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة

# وزير الخارجية اليمني : الحوثيون لن يتراجعوا إلا بضغط دولي

أحمد عوض بن مبارك

«وكالات» : مع تزايد التوترات في البحر الأحمر، إثر الهجمات الحوثية على سفن الشحن التجارية، أكد وزير الخارجية اليمني، الدكتور أحمد عوض بن مبارك، أن جماعة الحوثي لن تتراجع عن سلوكها إلا بضغط دولي

وقال في مقابلة مع العربية.نت، أمس الخميس، إن «تصنيف واشنطن للحوثيين كياناً إرهابياً عالمياً يمثل أداة ضغط مناسبة تفرض عليهم إعادة النظر في سلوكها الإرهابي، ونبذ العنف، فضلاً عن القبول بالحلول السياسية لإحلال السلام في اليمن».

وأردف أن «الجماعة لن تقبل بحلول سلمية إلا حين تتعرض لضغوطات متزايدة تحجّم قوتها العسكرية، وتحد تمويلها الذي تتلقاه من النظام الإيراني».

كما اعتبر القرار الأميركي الأخير خطوة جادة لمساءلة مقاتلي الحوثي عن جرائمهم وانتهاكاتهم التي لا تزال ترتكب بحق اليمنيين، مضيفاً أنه «يُعرّف العالم بخطورة وتهديد الميليشيات على أمن اليمن والمنطقة، والعالم».

إلى ذلك، شدد على أن بلاده تدرك أهمية العمل بشكل وثيق مع واشنطن، والمجتمع الدولي لضمان عدم تأثر الشعب اليمني بتصنيف الحوثيين منظمة إرهابية.

هذا ورأى أن «استمرار ارتهان الحوثيين لطهران، وتنفيذ عمليات تزعزع الأمن والاستقرار العالمي وتهديد الملاحة في ممر دولي مهم مثل البحر الأحمر، فرض تغيير الأولويات الدولية للتعامل مع هذه الميليشيات المنفلتة»، حسب وصفه.

ودعا المجتمع الدولي لدعم الحكومة اليمنية من أجل بسط سيطرتها على الأراضي اليمنية كافة.

في الوقت ذاته، لم يستبعد الوزير اليمني أكثر من شهر على تفجر الحرب في غزة، شنت جماعة الحوثي المدعومة إيرانياً عشرات الهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ على سفن شحر في هذا الممر الملاحي الحيوي. ما أدى إلى تباطؤ حركة التجارة بين آسيا وأوروبا وأثار قلق القوى الكبرى.

كما تعهد الحوثيون باستكمال استهدافاتهم للسفن المتجهة إلى إسرائيل أو المملوكة لها، وحتى الأميركية، في حال استمرت الحرب والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وفق زعمهم.

في حين عمدت الولايات المتحدة إلى الإعلان يوم 18 ديسمبر المنصرم، عن تأسيس تحالف عسكري بحري متعدد الجنسيات، تحت اسم «حارس الازدهار»، بهدف التصدي لأي هجمات تستهدف سلامة الملاحة البحرية الدولية.

ونفذ هذا التحالف في 12 و13 يناير الحالي عدة ضربات على على مواقع عسكرية حوثية في صنعاء والحديدة وتعز وحجة وصعدة.

من ناحية أخرى اعتبرت وزارة الخارجية الإيرانية، أمس الخميس، أن إعادة تغيير الحوثيين سلوكهم سواء داخل البلاد، أو فيما يتعلق بهجماتهم التي تزعزع الأمن والاستقرار في ممرات الملاحة الدولية.

فيما فسّر فترة الثلاثين يوماً لدخول القرار الأميركي حيز التنفيذ برغبة واشنطن بالتواصل مع المنظمات الدولية في اليمن، ومقدمي المساعدات الإنسانية، لضمان تخفيف الآثار السلبية على اليمنيين.

إلى ذلك، أكد وزير الدبلوماسية اليمنية، أن حكومة بلاده تعمل مع واشنطن، وشركائها الدوليين من أجل تجنيب الشعب اليمني الآثار السلبية التي ربما ترافق القرار الأميركي في إعادة تصنيف الجماعة منظمة إرهابية عالمية.

وكانت واشنطن أعلنت الأربعاء إعادة الجماعة اليمنية المدعومة إيرانياً على قائمة المنظمات الإرهابي بشكل خاص، بسبب استمرار هجماتها على السفن في البحر الأحمر، بما يهدد سلامة الملاحة بأحد الممرات المائية المهمة عالمياً.

يذكر أنه منذ 19 نوفمبر الماضي (2023) بعد أكثر من شهر على تفجر الحرب في غزة، شنت جماعة الحوثي المدعومة إيرانياً عشرات الهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ على سفن شحر في هذا الممر الملاحي الحيوي. ما أدى إلى تباطؤ حركة التجارة بين آسيا وأوروبا وأثار قلق القوى الكبرى.

كما تعهد الحوثيون باستكمال استهدافاتهم للسفن المتجهة إلى إسرائيل أو المملوكة لها، وحتى الأميركية، في حال استمرت الحرب والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وفق زعمهم.

في حين عمدت الولايات المتحدة إلى الإعلان يوم 18 ديسمبر المنصرم، عن تأسيس تحالف عسكري بحري متعدد الجنسيات، تحت اسم «حارس الازدهار»، بهدف التصدي لأي هجمات تستهدف سلامة الملاحة البحرية الدولية.

ونفذ هذا التحالف في 12 و13 يناير الحالي عدة ضربات على على مواقع عسكرية حوثية في صنعاء والحديدة وتعز وحجة وصعدة.

من ناحية أخرى اعتبرت وزارة الخارجية الإيرانية، أمس الخميس، أن إعادة تغيير الحوثيين سلوكهم سواء داخل البلاد، أو فيما يتعلق بهجماتهم التي تزعزع الأمن والاستقرار في ممرات الملاحة الدولية.

فيما فسّر فترة الثلاثين يوماً لدخول القرار الأميركي حيز التنفيذ برغبة واشنطن بالتواصل مع المنظمات الدولية في اليمن، ومقدمي المساعدات الإنسانية، لضمان تخفيف الآثار السلبية على اليمنيين.

إلى ذلك، أكد وزير الدبلوماسية اليمنية، أن حكومة بلاده تعمل مع واشنطن، وشركائها الدوليين من أجل تجنيب الشعب اليمني الآثار السلبية التي ربما ترافق القرار الأميركي في إعادة تصنيف الجماعة منظمة إرهابية عالمية.

وكانت واشنطن أعلنت الأربعاء إعادة الجماعة اليمنية المدعومة إيرانياً على قائمة المنظمات الإرهابي بشكل خاص، بسبب استمرار هجماتها على السفن في البحر الأحمر، بما يهدد سلامة الملاحة بأحد الممرات المائية المهمة عالمياً.

يذكر أنه منذ 19 نوفمبر الماضي (2023) بعد

استمر ستكون له عواقب حقيقية».

وسيصبح هذا التصنيف نافذاً بعد 30 يوماً، أي في الـ16 من شهر فبراير المقبل. وقال المسؤول الكبير في الإدارة الأميركية للصحافيين إن العمل بالتصنيف لن يبدأ قبل 30 يوماً ويمكن إلغاؤه «في حال أوقف الحوثيون هجماتهم».

وأضاف المسؤول الأميركي: «وجهنا تهديدات متكررة للحوثيين بوقف الهجمات (على السفن التجارية في البحر الأحمر).. لكنهم لم يرتدعوا».

وأكد أن «القوات العسكرية الأميركية واشنطن لقائمة المنظمات الإرهابية «عمل استفزازي».

كما وصفت طهران الإجراء بأنه غير بناء ويثير التوترات.

وكانت الولايات المتحدة، قد أعادت الأربعاء إدراج ميليشيا الحوثي على قوائم الإرهاب.

وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية أنها ستسمح بإجراء بعض العمليات، مع ميليشيات الحوثي مثل العمليات ذات البعد الإنساني، وهذا بعد إدراج الحركة الوشيك ضمن قائمة الإرهاب.

ونشرت يوم الأربعاء خمسة تراخيص على الموقع الإلكتروني لوزارة الخزانة الأميركية تسمح بعدد من العمليات ذات الصلة.

من جانبها توعدت الخارجية الأميركية الخارجية بفرض عقوبات على كل من يدعم الحوثيين، مشيرة إلى أنهم عززوا من قدرتهم بعد شطبهم من قائمة الإرهاب في أول مرة.

في هذا السياق قال مسؤول أميركي للصحافيين إن هذا التصنيف «يؤثر على إيران ويصعّب عليها مواصلة الدعم للحوثيين، الذي إذا نجحت، بالتعاون مع المملكة المتحدة، بدعم من أستراليا والبحرين وكندا وهولندا، في تنفيذ ضربات ضد عدد من الأهداف في اليمن التي يستخدمها الحوثيون لتهديد حرية الملاحة في واحدة من أهم المناطق الحيوية في العالم».

كما شدد المسؤول الأميركي الذي تحدث للصحافيين قائلاً: «لا نريد التصعيد وتوسيع رقعة الصراع.. ولا نريد إيذاء الشعب اليمني».

وتابع: «أنشطة الحوثيين لا تتوافق مع السعي لتحقيق السلام في اليمن وتعيق إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق السلام في المنطقة».

وذكّر بأن الحوثيين «هاجموا القوات العسكرية الأميركية والسفن الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، مما عرض الأفراد والبحارة للخطر، وهدد التجارة العالمية وحرية الملاحة».

من جهتها، ردت جماعة الحوثي قائلة إن «تصنيف أميركا للحركة منظمة إرهابية لن يؤثر على موقفنا.. والهجمات على السفن ستستمر»، وفق ما نقلت رويترز.

## السوداني يكرر: إنهاء وجود التحالف بالعراق مطلب شعبي ورسمي

محمد شياع السوداني

«وكالات» : مع توتر العلاقات بين الحكومة العراقية والتحالف الدولي، جدد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، دعوته لإنهاء وجوده في البلاد.

ودعا السوداني للبدء «فورا» في حوار لإنهاء مهمة مستشاري التحالف في العراق.

كما قال في مقابلة أجراها على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس إن «إنهاء مهام التحالف ضروري لاستمرار العلاقات الجيدة مع دوله».

وشدد على أن هذه المسألة «مهمة لاستقرار البلاد وهي مطلب شعبي ورسمي».

إلى ذلك، حذر من نشوب حرب شاملة في المنطقة إذا استمرت الحرب الإسرائيلية على غزة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلن السوداني أنه جار تحديد موعد لبدء حوار من خلال لجنة ثنائية جرى تشكيلها لوضع ترتيبات إنهاء وجود قوات التحالف في البلاد، مؤكداً أن الحكومة لن تتراجع عن هذه المسألة.

بدوره، أكد ضياء الناصري، المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي، حينها أن حكومة بغداد أبلغت الجانب الأميركي بضرورة بدء التفاوض على الجدول الزمني لانسحاب القوات الدولية من البلاد، وفق ما نقلت وكالة أنباء العالم العربي (AWP).

وكانت الدعوات التي أطلقتها منذ فترة طويلة فصائل مسلحة موالية لإيران، لرحيل قوات التحالف الدولي، اكتسبت زخما إثر ضربات أميركية متتالية، كان آخرها ضربة طالت في الرابع من يناير الحالي (2024) مقراً لحركة النجباء المنضوية ضمن الحشد الشعبي.

فيما أثارت تلك الضربات، التي جاءت ردا على عشرات الهجمات على القوات الأميركية في البلدين منذ أن شنت إسرائيل حربها على غزة، مخاوف من أن يصبح العراق مرة أخرى مسرحا لصراع إقليمي.

ودفعت الحكومة العراقية إلى المطالبة ببحث رحيل قوات التحالف ضد داعش، التي تديرها الولايات المتحدة.

فمنذ تفجر الحرب بين إسرائيل وحركة حماس في غزة، تعرض الجيش الأميركي بالفعل لنحو 130 هجوما على الأقل من فصائل مسلحة في العراق وسوريا عبر مزيج من الصواريخ والطائرات المسيرة الملغمة.

ما دفع أميركا إلى الرد عبر ضرب عدد من الفصائل الموالية لإيران في البلدين.

وتنشر الولايات المتحدة 900 جندي في سوريا، و2500 جندي على الأراضي العراقية ضمن قوات التحالف التي تقدم المشورة والمساعدة للقوات المحلية من أجل منع عودة تنظيم داعش الذي سيطر عام 2014 على مساحات كبيرة من الأراضي في البلدين قبل هزيمته.

## حميدتي : مستعدون لوقف الحرب والتفاوض لإنهاء الأزمة

محمد حمدان دقلو

«وكالات» : بينما تُعقد الجلسة الطارئة الثانية والأربعون للهيئة الحكومية للتنمية (الإيغاد) في كمبالا، خرج قائد الدعم السريع بإعلان جديد.

فقد التقى قائد قوات الدعم السريع بالسودان، محمد حمدان دقلو، بمبعوثة الاتحاد الأوروبي للقرن الإفريقي، أنيتا ويبر، بالعاصمة الأوغندية كمبالا.

وأعلن في حواره استعداد الدعم السريع لوقف الحرب وبدء مفاوضات لإنهاء الأزمة السودانية.

ثم كتب دقلو على حسابه على منصة إكس، أمس الخميس، «شرحت لها أسباب اشتعال الحرب في البلاد وأكدت لها أننا في سبيل رفع معاناة شعبنا مستعدون لوقف الحرب والدخول في مفاوضات تنهي الأزمة السودانية من جذورها وتحقق الأمن والاستقرار».

كما دعا دول المنطقة والعالم، لا سيما الاتحاد الأوروبي، إلى دعم ومساندة الشعب السوداني خاصة تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين في ولايات الخرطوم والجزيرة وكردفان ودارفور وغيرها من الولايات المتأثرة بالأزمة، وفق قوله.

جاء ذلك بعدما التقى قائد قوات الدعم السريع، الأربعاء، المبعوث الأممي للبلاد رمطان العمامرة في كمبالا، حيث أكد له أيضا رغبته في تحقيق السلام والاستقرار.

في حين تُعقد أمس الخميس الجلسة الطارئة الثانية والأربعون للهيئة الحكومية للتنمية (الإيغاد) في كمبالا.

وأعلنت مفوضية الاتحاد الإفريقي أن رئيسها موسى فكي عيّن لجنة رفيعة المستوى من ثلاثة أعضاء أفارقة للعمل على تسوية الصراع الدائر في السودان.

وأعضاء اللجنة هم: محمد شمباس الممثل السامي للاتحاد الإفريقي لإسكات البنادق، وسيمبيوسا واندیرا نائب رئيس جمهورية راوانـدا الأسبق، وفرانسيسكو واندیرا الممثل الخاص السابق للاتحاد الإفريقي إلى الصومال.

كما أوضح بيان المفوضية أن أعضاء اللجنة سيعملون مع جميع الأطراف المعنية بأزمة السودان من أجل ضمان وجود عملية شاملة لاستعادة السلام والاستقرار في البلاد.

يذكر أن القتال اندلع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل من العام الماضي، جاء بعد أسابيع من التوتر بين الطرفين بسبب خلافات حول خطط لدمج الدعم السريع في الجيش، في الوقت الذي كانت الأطراف العسكرية والمدنية تضع اللمسات النهائية على عملية سياسية مدعومة دوليا.

# مبادرة المبعوث الأممي لليبيا تراوح مكانها

سفينة حربية فرنسية في مضيق هرمز

«وكالات» : يواصل المبعوث الأممي إلى ليبيا عبدالله باتيلي تحركاته في محاولة لحشد الدعم الدولي والمحلي والتسويق لمبادرته الرامية لجمع القادة الليبيين على طاولة حوار ومفاوضات واحدة تهدف لحل الخلافات.

غير أن جهوده تراوح مكانها بعد اصطدامها بعديد من المعوقات.

فمنتصف نوفمبر الماضي، وجه باتيلي دعوة للأطراف السياسية الرئيسية للمشاركة في حوار أممي، من أجل حل الخلافات القانونية الانتخابية والوصول إلى توافق يؤدي لإجراء انتخابات. لكن القادة الفاعلين وضعوا عدة شروط من أجل المشاركة في هذا الاجتماع.

إذ يرفض رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة ترك منصبه قبل إجراء انتخابات، ويشترط وجود قوانين عادلة تسمح للجميع بالترشح.

بينما يطالب رئيس البرلمان عقيلة صالح بتشكيل حكومة موحدة تتولى إدارة انتخابات وفق القوانين التي أقرتها لجنة 6+6 وصادق عليها. في وقت يتمسك فيه المجلس الرئاسي بخيار المصالحة الوطنية.

في حين يعتبر جزء كبير من الليبيين أن الصراعات والخلافات هي «مناورات وحيل» للبقاء في المناصب وتعطيل الانتخابات.

وبعد شهرين من إطلاق المبادرة، يرى المراقبون أن هذه المحاولة الأممية الجديدة لن تنتج حلاً توافقياً ولن يكون لها أي تأثير بسبب عدم التزام الأطراف المحلية ورغبتهم في الوصول لتسوية الأزمة وغياب الدعم الدولي الحقيقي لها.

في هذا السياق، يقول المحلل السياسي الليبي فرج فركاش، إن الأطراف السياسية المتصدرة للمشهد السياسي والعسكري لم تبد أي التزام تجاه جميع المبادرات ومحاولات الحلول والتقاربات التي اقترحتها البعثة الأممية طوال السنوات الماضية، وهو ما يدفع إلى الاستنتاج بأن المشكل الرئيسي الذي يقف أمام الحل هي الأجسام السياسية الفاقدة للشرعية.

وأضاف فركاش، أن المعضلة الأخرى التي تعيق نجاح المبادرة الأممية الأخيرة لجمع الكبار الخمسة، هي غياب الدعم الفعلي والحقيقي من قبل المجتمع الدولي الذي أصبحت لديه أولويات أخرى بعيدة عن الأزمة الليبية من بينها النزاع الأوكراني الروسي وحرب غزة، مردفاً أن باتيلي ترك وحيداً دون داعم حقيقي أو ثقل دولي في مواجهة التناقضات ومصالح الأطراف المتصارعة البعيدة كلياً عن مصلحة ليبيا وشعبها.

رغم ذلك، لا يزال باتيلي يراهن على خلق حالة من الضغط الدولي على الفرقاء الليبيين الرافضين لفكرة الاجتماع على طاولة واحدة للحوار وإنهاء حالة الجمود السياسي في البلاد، من خلال اللقاء مع الأطراف المحلية وسفراء الدول الغربية والعربية.

وحتى ينجح المبعوث الأممي في الوصول لأهدافه، يرى فركاش أن باتيلي يحتاج إلى ضمان دعم حقيقي من الدول المتدخلة في ليبيا خاصة الدول العظمى وبعصا دولية واضحة بعقوبات دولية، من خلال عملية تجبر الأطراف على تقديم التنازلات وعدم التشبث بمواقفها التي جعلت الأزمة تراوح مكانها، لافتاً إلى أن الأجسام السياسية الحالية تبحث وتعمل على استمرارية هذا الوضع لضمان بقائها في مناصبها واستمرار مصالحها دون أي شرعية من الليبيين.

إلا أن المحلل السياسي والمتحدث باسم مبادرة القوى الوطنية محمد شوبار بدا أكثر تفاؤلاً، حيث قال إن اجتماعات الطاولة الخماسية ستنطلق خلال الأيام المقبلة بدعم من المجتمع الدولي وستسفر على الإعلان عن سلطة قوية موحدة تمهد لإجراء انتخابات قابلة للتنفيذ تتفق عليها جميع الأطراف السياسية.

وأضاف، أن مبادرة باتيلي تمثل رؤية المجتمع الدولي لحل الأزمة الليبية وأن دعوته للأطراف الرئيسية للاجتماع هي بمثابة وضع اليد على جرح الأزمة، باعتبار أن هذه الأطراف هي سبب الأزمة والفوضى في البلاد.

تجدر الإشارة إلى أن العملية السياسية في ليبيا متوقفة، منذ انهيار الانتخابات التي كان من المقرّر إجراؤها في ديسمبر 2021، بسبب خلافات الساسة حول القواعد الانتخابية والنزاع على السلطة والثروة.